



مركز سلف للبحوث والدراسات  
www.salafcenter.com

# الجداول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

إعداد  
مركز سلف للبحوث والدراسات

تحرير  
د. محمد السعيدي

# الجدول الماثلة

في أن تغطية وجه المرأة

ليس من مفردات الحنابلة

إعداد

مركز سلف للبحوث والدراسات



تحرير

د. محمد بن إبراهيم السعيد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد: فبين يدي القارئ الكريم جداول رتب فيها الإخوة الباحثون في مركز "سلف للبحوث والدراسات" عددًا من نصوص العلماء القائلين بوجوب تغطية الوجه على المرأة الحرة المسلمة من علماء السلف في القرنين الأول والثاني من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ورحمهم، ومن أتباع الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله؛ ولم نضع جدولاً لعلماء الحنابلة القائلين بهذا القول؛ لأنهم لم يكونوا موضع جدل في هذه القضية عند أحد ممن تابعنا نقاشاتهم؛ وكان من أهداف وضع هذه الجداول التأكيد على خطأ الزعم: بأن القول بوجوب غطاء الوجه للمرأة مفردة من مفردات الحنابلة، أو بدعة حنبلية، أو تشدد وهابي، وغير ذلك من الأوصاف التي يروجها البعض.

وبين يدي هذه الجداول أحب التقديم ببعض النقاط التي أرى أنها مهمة لفهم هذه الجداول، وفهم القضية برمتها، وهي:

(١) كشف الوجه للنساء الحرائر لم يكن معروفًا في عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ لذلك لم يُنقل كشف الوجه من الصحابيَّات ولا غيرهن من نساء الصحابة ونساء التابعين وتابعيهم رضي الله عنهم، بل على ستر الوجه عاشت المسلمات حتى عهد قريب في كل بقاع الأرض؛ ما يؤكد أن عمل المسلمين كان على غطاء الوجه، وأنه الأصل وإن كانت المسألة خلافية، وأن كشف الوجه طارئ ومقصود من قبل الجهات التغريبية، وأن التحول ما كان إلا في عهد قريب جدًا بضغط العولمة<sup>(١)</sup>، ومُضِيَّ عمل المسلمين عليه في العموم أكبر شاهد، فلو كان الكشف جائزًا مطلقًا لصح تساوي الأمرين في الواقع التاريخي دون ملامة على أحد الطرفين. ومما يؤكد ذلك: أن جميع من صرَّح بجواز كشف الوجه لم يجدوا من أفعال الصحابيَّات ومن بعدهن ما يؤيدون به مذهبهم إلا رواية جابر بن عبد الله في المرأة سفعاء الخدين، والخثعمية في الحج؛ وهاتان الحالتان في جيل كامل من الصحابيَّات قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته وأمم من التابعيات ومن بعدهن لا يمكن أن تدل على حكم شرعي يُطمأن إليه.

♦ يضاف إلى ذلك كثرة الاحتمالات الواردة على هاتين الحالتين، والتي تصرفهما عن إمكان الاستدلال بهما على حكم شرعي، وقد نص علماء الأصول: أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال؛ فكيف إذا كانت احتمالات متعددة وليست احتمالًا واحدًا؛ وكل واحد من تلك الاحتمالات أرجح بكثير من احتمال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ذلك وأقره؛ إذ لم ينص أحد من الرواة على أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى وجه أي من المرأتين، ولم ينصوا على أنه أقرهما؛ بل القول بكون الرسول صلى الله عليه وسلم رآهما وأقرهما لا يزيد على كونه افتراضًا افترضه من يريد الاستدلال بالحديثين على جواز الكشف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر مثلاً: لباس النساء في دمشق قبل الاستعمار في كتاب: مرآة الشام لعبد العزيز العظمة، وانظر: لباس القاهريات في بحث: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، تأليف: إدوارد وليم داين ص ٤٨ و ٥٧، ولباس المرأة المغربية في أوائل القرن الماضي في كتاب: المغرب الأقصى، لأمين الريحاني (ص ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) انظر الاحتمالات التي تتطرق لحديثي السفعاء والخثعمية في أضواء البيان (٦/ ٢٥٤-٢٥٦)، وفتاوى الحرم ١٤٠٨هـ، لابن عثيمين (ص ٢٧٢-٢٧٥)، الدلالة المحكمة لآيات الحجاب على وجوب غطاء وجه المرأة، للدكتور لطف الله خوجه.

- (٢) مما تقدم نعلم السبب في كون مسألة كشف الوجه لم تكن مما يدور في ميدان الفتوى في عصر الصحابة والتابعين؛ وإنما كانت تذكر في ميدان التفسير عند النظر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، فمنهم من فسر ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ بالوجه والكفين؛ كابن عمر وابن عباس وعائشة، ومنهم من فسرها بالثياب والرداء؛ كابن مسعود وأبي هريرة والمسور بن مخرمة رضي الله عنه، وليس في ذلك جواز كشف الوجه للأجانب عنها، بل نصوا بأنها تبدي ذلك، أي: الوجه والكفين للمسمين في الآية من الآباء والإخوة وغيرهم، وليس للناس جميعاً، وسيروى القارئ الكريم نصهم على ذلك في الجدول إن شاء الله.
- (٣) نص عدد من العلماء على أن الوجه ليس بعورة لا يعني بالضرورة قولهم بجواز كشف الوجه، وهذا مما أحدث لبساً عند البعض، وهذا يتضح في نصوص من أكد على التفصيل، وقال: إنه ليس عورة وأوجب تغطيته.
- (٤) أكثر من أجازوا كشف الوجه من علماء المذاهب الثلاثة: الحنفية والمالكية والشافعية اشترطوا أمن الفتنة؛ ولذلك صنفنا أصحاب هذا الشرط في جملة المانعين؛ لأن الافتتان بوجه المرأة هو الأصل؛ إذ هو مجمع المحاسن بل هو أحسن ما فيها، والرجل إنما يتخير المرأة بحسن وجهها، وبه توصف بالحسن والوضاءة أو توصف بخلافه. فلا يقال للمرأة: حسناء أو جميلة إلا إذا حسُن وجهها.
- (٥) لا شك أن اللغة تخدم قول من قال: إن الزينة الظاهرة هي الثياب؛ وذلك لأن الوجه ليس بزينة، بل هو من أصل الخلقة، وذكر صاحب الصحاح والمحيط ولسان العرب: أن الزينة ما يتزين به، هذا هو الأصل في معنى الزينة، وأما مَنْ قال من الصحابة وهم من أهل اللغة: إن المراد بالزينة الوجه والكفان كما ذكر ابن عباس، فقد حمله على أنها لا تبديها إلا في بيتها لمن دخل عليها ممن ذكر في الآية من الرجال، وهذا قول ابن عباس بتمامه؛ فإننا إذا جمعنا أقوال ابن عباس يتأكد لنا: أنه يرى أن الوجه تبديه المرأة في بيتها لمن دخل عليها من الرجال المذكورين في الآية، وسيتين لك ذلك في الجدول.
- (٦) أفتى بعض العلماء بتعزيز المرأة التي تخرج سافرة عن وجهها في الطرقات والأسواق ومجامع الرجال، وتعزيز أوليائهن، وسيأتي ذلك في بعض الفتاوى في الجداول الآتية:

## الآثار الواردة في تغطية وجه المرأة

العالم	تاريخ الوفاة	المصدر	النص	التعليق
عمر بن الخطاب	(هـ٢٣)	السنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٢٦)	عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد حدثته قالت: خرجت امرأة مختمرة متجلبية، فقال عمر <small>رضي الله عنه</small> : من هذه المرأة؟ فقيل له: هذه جارية لفلان، رجل من بني، فأرسل إلى حفصة <small>رضي الله عنها</small> فقال: ما حملك على أن تخمري هذه الأمة وتجلبيها وتشبهيها بالمحصنات، حتى هممت أن أقع بها لا أحسبها إلا من المحصنات، لا تشبهوا الإماء بالمحصنات.	هذا فعل عمر <small>رضي الله عنه</small> ، فهو يرى كشف الوجه خاصاً بالجواري، وفيه دليل على أن العمل كان على تخمير النساء.
عبد الله بن مسعود	(هـ٣٣)	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٨٢)، وتفسير الطبري (١٤٤٠٠/٢٥٦/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٤٤٠٠)	عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله: <b>﴿وَلَا يُدْبِرِينَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾</b> قال: الثياب.	وقول عبد الله بن مسعود: (إن ما ظهر من الزينة هو الثياب) أقرب للغة؛ حيث إن الوجه ليس من الزينة بل هو من الخلقة.
		مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٦)	عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: «الزينة زينتان: زينة ظاهرة وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج، وأما الزينة الظاهرة فالثياب، وأما الزينة الباطنة فالكحل والسوار والخاتم».	
		تفسير الطبري (٢٥٦/١٧)	عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: «الزينة زينتان: فالظاهرة منها الثياب، وما خفي: الخلخالان والقرطان والسواران».	
		تفسير عبد الرزاق (٤٣٣/٢)	معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله: <b>﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾</b> قال: «الثياب». قال أبو إسحاق: ألا ترى أنه قال: <b>﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾</b> [الأعراف: ٣١]؟!	وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، وهو من أبلغ التفسير وأصح وأنفعه.
		الطبري (٢٥٧/١٧)، وابن أبي حاتم (١٤٣٩٩)	عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله: <b>﴿وَلَا يُدْبِرِينَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾</b> قال: «هو الرداء».	
		شرح معاني الآثار للطحاوي (٣٣٢/٤)	زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله <b>﴿وَلَا يُدْبِرِينَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾</b> قال: «الزينة: القرط والقلادة والسوار والخلخال والدملج، ما ظهر منها: الثياب والجلباب».	
		الطبري (٢٦٤/١٧)	ابن جريج: قال ابن مسعود في قوله: <b>﴿وَلَا يُدْبِرِينَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾</b> قال: الطوق والقرطين.	

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

القلب السوار، والفتحة الخاتم كما سيأتي قريباً.	وكيع عن حماد بن سلمة عن أم شبيب عن عائشة قالت: القلب والفتحة.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٨٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٤٤٠٢)	عائشة أم المؤمنين (٥٧هـ)
رأي عائشة بأن ما ظهر منها الوجه والكفان شاهد لما قدمنا من كون تفسير الآية بالوجه والكفين لا يعني القول بإباحة كشف الوجه؛ لأن عائشة لها نص في تغطية الوجه.	عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: الوجه والكفان.	السنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٢٦)	
	عن حماد بن سلمة عن أم شبيب عن عائشة: ﴿وَلَا يُبْدِيكَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قالت: الفتحة حلق من فضة يكون في أصابع الرجلين.	ابن أبي حاتم (١٤٤٠٢)	
	ابن وهب عن جرير بن حازم قال حدثني قيس بن سعد أن أبا هريرة كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِيكَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: القلب والفتحة. قال جرير بن حازم: القلب السوار، والفتحة الخاتم.	التمهيد لابن عبد البر (٦/٣٦٨- ٣٦٩)	أبو هريرة (٥٨هـ)
	معمر عن الزهري عن رجل عن المسور بن مخرمة في قوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: «القلبين، والخاتم، والكحل» يعني السوار.	تفسير عبد الرزاق (٢/٤٣٣)، ومن طريقه الطبري (١٧/٢٥٩)	المسور بن مخرمة (٦٤هـ)
وسيأتي تفصيل قول ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> في الروايات التالية.	عن جابر بن زيد عن ابن عباس: ﴿وَلَا يُبْدِيكَ زَيْنَتَهُنَّ﴾ قال: الكف ورقعة الوجه.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٨١)	عبد الله بن عباس (٦٨هـ)
	عن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ﴿وَلَا يُبْدِيكَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: وجهها وكفها.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٧) ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٥٤-٥٣/٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٢٥)	
هذا القول لعبد الله بن عباس يُفسر قوله: بأن ما ظهر منها الوجه والكفان؛ فهو يعني الكحل الذي يبدو في العين إذا غطت المرأة وجهها وأظهرت عينها والخاتم الذي يظهر في يدها. وتفسير كلام الصحابة ببعضه أولى من ضرب كلامهم ببعض.	عن مسلم الملائني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ﴿وَلَا يُبْدِيكَ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الكحل والخاتم.	الطبري (١٧/٢٥٨)، وشرح معاني الآثار (٤/٣٣٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٢٥)	



الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٤)	سعيد بن زيد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: الخاتم والخضاب والكحل.
	ابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٤٠٦)، والطبري (٢٥٨ / ١٧)	عن مسلم الملائي عن سعيد بن جبير: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الكحل والخاتم.
سعيد بن جبير (٥٩٥هـ)	تفسير ابن أبي حاتم (١٤٤١٢)	عن أيوب السختياني قال: قلت لسعيد بن جبير: أيرى الرجل رأس ختنته؟ فتلا عليّ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِمْ﴾ قال: لا أراها فيهم.
	تفسير ابن أبي حاتم (١٤٤١٤)	ابن لهيعة، حدثني عطاء، عن سعيد بن جبير، في قول الله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ يعني: ولا يضعن الجلباب وهو القناع من فوق الخمار، فقال: ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَاءِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾ فهو محرم، وكذلك العم والخال.
	ابن أبي شيبة (١٧٢٨٤)	عن منصور عن إبراهيم ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ قال: ما فوق الدرع إلا ما ظهر منها.
	ابن أبي حاتم (١٤٤١٣)	عن سفيان عن منصور عن إبراهيم في هذه الآية: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ﴾ قال: «ينظر إلى ما فوق الدرع».
إبراهيم النخعي (٥٩٦هـ)	مصنف عبد الرزاق (١٢٨٣٤)	عن الثوري عن منصور عن إبراهيم في هذه الآية: ﴿أَوْ أَبْنَاءِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ﴾ قال: «ينظروا إلى ما فوق الذراع والرأس والأذن».
	الطبري (٢٦٣ / ١٧)	سفيان، عن منصور، عن طلحة بن مصرف، عن إبراهيم: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ أَوْ آبَائِهِمْ﴾ [النور: ٣١] قال: «هذه ما فوق الذراع».

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

	قال: هي كحل في عين، أو خاتم في خنصر.	التمهيد (٦/ ٣٦٩)، وموسوعة شروح الموطأ (٥/ ٤٤١)	٩٣ أو ١٠٣هـ	جابر بن زيد
	عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص قال: الثياب.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٣)	قتله الخوارج في ولاية الحجاج	أبو الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي
	عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: «الثياب والخضاب والخاتم والكحل».	تفسير ابن أبي حاتم (١٤٤٠١)	بين ١٠١- ١٠٤هـ	مجاهد بن جبر
	عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: الخضاب والكحل.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٥)		
عكرمة من التابعين وكبار الأخذيين عن ابن عباس، وهو ثقة ثبت عالم بالتفسير، قال حبيب بن أبي ثابت: أقبل مجاهد وسعيد بن جبير يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرهما لهما، فلما نفذ ما عندهما جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وأنزلت آية كذا في كذا. قال أبو حاتم الرازي: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة. قال علي بن المديني: لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة.	عنه ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: «وجهها وكفاها، والخاتم».	تفسير ابن أبي حاتم (١٤٣٩٨)	(١٠٤هـ)	عكرمة مولى ابن عباس
	عن عمران بن سليمان عن أبي صالح وعكرمة: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ قالوا: الكحل والخاتم والثياب.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٨٣)		
	عن ابن شبرمة عن عكرمة قال: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الوجه وثغرة النحر.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٣٠٠)		

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

	عن عاصم عن الشعبي قال: الكحل والثياب.	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٨٦)		
	عن ليث عن طاوس أنه كان «يكره أن يرى شعر ابنته». قال ليث: وكان الشعبي «يكره من كل ذي ذات محرم».	مصنف عبد الرزاق (١٢٨٣٣)	بعد ١٠٠هـ	الشعبي
	جرير عن عاصم عن عامر: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال «الكحل، والخضاب، والثياب».	تفسير الطبري (٢٦٠/١٧)		
	عن جوير عن الضحاك في قوله: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ قال «الكف والوجه».	الطبري (٢٦١/١٧)		
	عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ [النور: ٦٠] يعني: الجلباب، وهو القناع؛ وهذا للكبيبة التي قد قعدت عن الولد، فلا يضرها أن لا تجلبب فوق الخمار. وأما كل امرأة مسلمة حرة، فعليها إذا بلغت المحيض أن تدني الجلباب على الخمار. وقال الله في سورة الأحزاب: ﴿يُدْرِينَ عَمَلَهُنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ أَدْرَى أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وكان بالمدينة رجال من المنافقين إذا مرت بهم امرأة سيئة الهيئة والزي، حسب المنافقون أنها مزنية وأنها من بغيتهم، فكانوا يؤذون المؤمنات بالرفث، ولا يعلمون الحرة من الأمة؛ فأنزل الله في ذلك: ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ أَلْتِي قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِينَ عَمَلَهُنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ أَدْرَى أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] يقول: إذا كان زيهن حسناً لم يطمع فيهن المنافقون.	الطبري (٣٦١-٣٦٠/١٧)	بعد ١٠٠هـ	الضحاك بن مزاحم
هذه المرأة العالمة المتعففة لم يحل حجابها بينها وبين أن تكون عالمة راوية يقصدها العلماء لأخذ الرواية عنها.	سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول قال: كنا ندخل على حفصة بنت سيرين وقد جعلت الجلباب هكذا وتنقبت به، فنقول لها: رحمك الله، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ عَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ هو الجلباب. قال: فتقول لنا: أي شيء بعد ذلك؟ فنقول: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾. فنقول: هو إثبات الجلباب.	السنن الكبرى للبيهقي (٩٣/٧)	ت بعد ١٠٠هـ	حفصة بنت سيرين

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

طاوس	١٠٦هـ	مصنف عبد الرزاق (١٢٨٣١)	عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: «ما كان أكره إليه من أن يرى عورة من ذات محرم»، قال: «وكان يكره أن تسلخ خمارها عنده».
الحسن البصري	١١٠هـ	الطبري (٢٦١/١٧)	عن سعيد عن قتادة عن الحسن في قوله: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الوجه والثياب.
		الطبري (٢٥٧/١٧)	عن يونس أو غيره عن الحسن في قوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الثياب.
		ابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٤٠٥)، والطبري (٢٦١/١٧)	قال يونس: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال الحسن: الوجه والثياب.
مكحول	بعد ١١٠هـ	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٢)، والجزء الثاني من حديث ابن معين (٩)	هشام بن الغاز قال: سمعت مكحولاً يقول: الزينة الظاهرة: الوجه والكفان.
عطاء بن أبي رباح	١١٤هـ	مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩١)	هشام بن الغاز قال: سمعت عطاء يقول: الزينة الظاهرة: الخضاب والكحل.
		ابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال» (٤٠٧)	عن مغفل الجزري عن عطاء قال: الخضاب والكحل والخاتم.
قتادة بن دعامة	١١٧هـ	تفسير الطبري (٢٥٩/١٧)	عن سعيد عن قتادة قال: «الكحل، والسواران، والخاتم».
		الطبري (٢٦٤/١٧)	سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمُعَلِّيهِنَّ﴾ قال: «لهؤلاء» أي: المذكورين في الآية. «تبدي لهؤلاء الرأس».

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

<p>الزهري رَحْمَتَهُ يَرَى أَنْ الْمَقْصُودُ بِ«مَا ظَهَرَ مِنْهَا»: مَا يَبْدُو رِغْمَ وَجُودِ الْخِمَارِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَحْرَمٍ، وَهُوَ يُؤَكِّدُ مَا مَضَى مِنْ أَنَّ مَرَادَ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الزَّيْنَةَ الظَّاهِرَةَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّانَ هُوَ إِظْهَارُهُمَا عِنْدَ مُحْرَمِهَا مِنَ الرِّجَالِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ.</p>	<p>عن معمر عن الزهري في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ قال: «يرى الشيء من دون الخمار، فأما أن تسلخه فلا».</p>	<p>عبد الرزاق في تفسيره (٤٣٥ / ٢)، وفي المصنف (١٢٨٣٠)</p>		
	<p>عن معمر عن الزهري قال: «لا بأس أن ينظر الرجل إلى قصة المرأة من تحت الخمار إذا كان ذا محرم، فأما أن تسلخ خمارها عنده فلا».</p>	<p>مصنف عبد الرزاق (١٢٨٢٩)</p>	<p>١٢٤هـ</p>	<p>ابن شهاب الزهري</p>
	<p>عن يزيد بن حبيب عن ابن شهاب في قول الله: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ قال ابن شهاب: قال: لا يبدو لهؤلاء الذين سمى الله من لا يحل له إلا الأسورة والأخمرة والأقراط من غير حسر، وأما عامة الناس فلا يبدو منها إلا الخواتم.</p>	<p>تفسير ابن أبي حاتم (١٤٣٩٧)</p>		
	<p>سلمة بن سابور عن عبد الوارث: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: الكف والخاتم.</p>	<p>مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢٩٩)</p>	<p>--</p>	<p>عبد الوارث مولى أنس بن مالك</p>

## أقوال الفقهاء الحنفية في تغطية وجه المرأة

العالم	تاريخ الوفاة	المصدر	النص	التعليق
أبو جعفر الطحاوي	٣٢١هـ	شرح معاني الآثار (١٥/٣)	عن علي قال: قال لي رسول الله ﷺ: «النظرة الأولى لك، والآخرة عليك». قالوا: فلما حرّم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم النظرة الثانية؛ لأنها تكون باختيار الناظر، وخالف بين حكمها وبين حكم ما قبلها، إذا كانت بغير اختيار من الناظر = دلّ ذلك على أنه ليس لأحد أن ينظر إلى وجه المرأة إلا أن يكون بينه وبينها من النكاح أو الحرمة، ما لا يحرم ذلك عليه منها. فكان من الحجّة عليهم في ذلك لأهل المقالة الأولى أن الذي أباحه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الآثار الأول هو النظر للخطبة لا لغير ذلك، فذلك نظر بسبب هو حلال.	يذكر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ هنا خلافاً بين أصحابه في النظر إلى وجه المرأة، هل يُباح لمن أراد الخطبة أم يحرم مطلقاً؛ فأهل المقالة الأولى يعني بهم: مَنْ يجيز النظر للخطبة وأهل المقالة الثانية مَنْ يمنع من النظر مطلقاً. قال الطحاوي في حاشيته: قوله (وجميع بدن الحرة) أي: جسدها، قوله: (إلا وجهها)، ومنع الشابة من كشفه لخوف الفتنة؛ لا لأنه عورة. حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح (ص ٢٤١).
الجصاص	٣٧٠هـ	أحكام القرآن (٢٤٥/٥)	"في هذه الآية دلالة على أن المرأة الشابة مأمورة بستر وجهها عن الأجنبية وإظهار الستر والعفاف عند الخروج؛ لئلا يطمع أهل الرب فيهن. وفيها دلالة على أن الأمة ليس عليها ستر وجهها وشعرها".	
		أحكام القرآن (٢٤٢/٥)	قال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]: "وهذا الحكم وإن نزل خاصاً في النبي ﷺ وأزواجه فالمعنى عام فيه وفي غيره؛ إذ كنا مأمورين باتباعه والافتداء به إلا ما خصه الله به دون أمته".	
السرخسي	٤٨٣هـ	المبسوط (١٤٥/١٠)	أن المرأة من قرننا إلى قدمها عورة هو القياس الظاهر، وإليه أشار رسول الله ﷺ فقال: «المرأة عورة مستورة» ثم أبيع النظر إلى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة.	

	<p>﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] الجلباب: ما يستر الكل، مثل الملحفة عن المبرد، ومعنى ﴿يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾: يرخينها عليهن ويغطين بها وجوههن وأعطافهن.</p>	<p>مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٤٥ / ٣)</p>	<p>٧١٠هـ</p>	<p>النسفي</p>
	<p>وفيه: تغطية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي، سواء كان صالحاً أو غيره.</p>	<p>عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣٥ / ١٣)</p>	<p>٨٥٥هـ</p>	<p>العيني</p>
	<p>المرأة منهية عن إبداء وجهها للأجانب بلا ضرورة.</p>	<p>فتح القدير (٥١٤ / ٢)</p>	<p>٨٦١هـ</p>	<p>ابن الهمام</p>
	<p>(قوله: وبدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُدْنِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] قال ابن عباس: وجهها وكفيها، وإن كان ابن مسعود فسره بالثياب كما رواه إسماعيل القاضي من حديث ابن عباس مرفوعاً بسند جيد؛ ولأن النبي ﷺ «نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب» ولو كانا عورة لما حرم سترهما؛ ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء. واعلم أنه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه، فحل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة؛ ولذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأورد إذا شك في الشهوة ولا عورة، كذا في شرح المنية. قال مشايخنا: تمنع المرأة الشابة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا للفتنة.</p>	<p>البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٢٨٤ / ١)</p>	<p>٩٧٠هـ</p>	<p>ابن نجيم المصري</p>

<p>ينص داماد أفندي على أن منع المرأة من كشف وجهها واجب بل فرض.</p>	<p>(وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها) لقوله ﷺ: «بدن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها» والكف من الرسغ إلى الأصابع، وإنما عبر بالكف دون اليد للإشارة إلى أن ظهره عورة؛ لأن الكف عند الإطلاق البطن لا الظهر. وفي البحر أن ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة. وفي المتقى تمنع الشابة عن كشف وجهها لئلا يؤدي إلى الفتنة، وفي زماننا المنع واجب بل فرض لغلبة الفساد.</p>	<p>مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (١/ ٨١)</p>	<p>١٠٧٨هـ</p>	<p>داماد أفندي</p>
	<p>وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين رجال، لا لأنه عورة، بل لخوف الفتنة.</p>	<p>الدر المختار (١/ ٤٠٦)</p>		
<p>ينص الحصفكي هنا على جواز تعزير الزوجة إذا كشفت وجهها لغير محرم.</p>	<p>(ويعزر المولى عبده والزوج زوجته) ولو صغيرة لما سيجيء (على تركها الزينة) الشرعية مع قدرتها عليها (و) تركها (غسل الجنابة، و) على (الخروج من المنزل) لو بغير حق (وترك الإجابة إلى الفراش) لو طاهرة من نحو حيض. ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه أو ضربت جاريتة غيرة ولا تتعظ بوعظه، أو شتمته ولو بنحو: يا حمار، أو ادعت عليه، أو مزقت ثيابه، أو كلمته ليسمعها أجنبي، أو كشفت وجهها لغير محرم.</p>	<p>الدر المختار (٤/ ٧٧)</p>	<p>١٠٨٨هـ</p>	<p>الحصفكي</p>
<p>ذكرنا في مقدمة الجدول: أن القول بكون الوجه ليس بعورة لا يعني القول بجواز كشفه للرجال؛ وهذا ظاهر من نص ابن عابدين وقبله نص ابن نجيم المتقدم.</p>	<p>(قوله: وتمنع المرأة إلخ) أي: تنهى عنه وإن لم يكن عورة (قوله: بل لخوف الفتنة) أي: الفجور بها.. أو الشهوة. والمعنى تمنع من الكشف لخوف أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة؛ لأنه مع الكشف قد يقع النظر إليها بشهوة (قوله: كمنه) أي: كما يمنع الرجل من مس وجهها وكفها وإن أمن الشهوة إلخ. قال الشارح في الحظر والإباحة: وهذا في الشابة، أما العجوز التي لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها إن أمن. اهـ. ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة النظر، بأن يقول: ولا يجوز</p>	<p>حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار (١/ ٤٠٦)</p>	<p>١٢٥٢هـ</p>	<p>ابن عابدين</p>

	النظر إليه بشهوة كمسه وإن أمن الشهوة إلخ؛ لأن كلا من النظر والمس مما يمنع الرجل عنه، والكلام فيما تمنع هي عنه. (قوله: لأنه أغلظ) أي: من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن الشهوة أي: بخلاف النظر فإنه عند الأمن لا يمنع.			
السهارنفوري	بذل المجهود شرح سنن أبي داود (٤٣١/١٦)	١٣٤٦هـ	ويدل على تقييد كشف الوجه بالحاجة: اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه، لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره.	
عز الدين البيانوني	كتاب الفتن (ص ١٩٧)	١٣٩٥هـ	"قول الأئمة: عند خوف الفتنة إنما يعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماهير الناس الذين تبرز المرأة سافرة أمامهم، فلا يتصور عدم خوف الفتنة منهم جميعاً، فيتحتم المنع من السفور أمامهم على هذا التعليل. وبهذا يظهر مذهب أبي حنيفة وأصحابه في المسألة".	يجمع البيانوني بين أقوال الحنفية المختلفة في المسألة بأن اشتراط خوف الفتنة للقول بوجوب ستر الوجه هذا في النظر الخاص، وأما في النظر العام فالمنع من السفور هو المتحتم دون ذكر هذا الشرط.
مفتي باكستان الشيخ محمد شفيع الحنفي	المرأة المسلمة ص ٢٠٢	١٣٩٦هـ	"وبالجملة فقد اتفقت مذاهب الفقهاء وجمهور الأمة على أنه لا يجوز للنساء الشواب كشف الوجوه والأكف بين الأجانب، ويُسْتثنى منه العجائز".	الشيخ محمد شفيع يحكي وجوب ستر الوجه عن الجمهور، وقبله حكى ذلك السهارنفوري، فليست حكاية هذا القول عن الجمهور خاصاً بعلماء المملكة العربية السعودية كما يروج بعضهم.

## أقوال الفقهاء المالكية في تغطية وجه المرأة

العلم	الوفاة	المصدر	النص	التعليق
ابن خُويز منداد	في أواخر المئة الرابعة	تفسير القرطبي (١٢ / ٢٢٩)	إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفيها الفتنة فعليها ستر ذلك، وإن كانت عجوزاً أو مقبحة جاز أن تكشف وجهها وكفيها.	
القاضي عبد الوهاب	٤٢٢هـ	مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١ / ٤٩٩)	اعلم أنه إن حُشي من المرأة الفتنة يجب عليها ستر الوجه والكفين. قاله القاضي عبد الوهاب، ونقله عنه الشيخ أحمد زروق في شرح الرسالة، وهو ظاهر التوضيح.	
		الإشراف (١ / ٢٦٢)	وجميع بدن المرأة عورة إلا وجهها وكفيها. خلافاً لمن قال: لا يجوز لها كشف الوجه واليدين وهو أحمد بن حنبل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قيل: الوجه والكفان. ولأن كشف ذلك يلزمها في الإحرام، فلو كان عورة لم يجز لها كشفه كباقي بدنها.	الجمع بين قول عبد الوهاب بالجواز وقوله بالتحريم فيما نقله عنه زروق: أن عبد الوهاب يرى وجوب الغطاء عند الفتنة، ويرى الجواز عند أمنها كما هو قول ابن خُويز منداد المتقدم.
ابن عطية الأندلسي	٥٤٢هـ	المحرر الوجيز (٤ / ١٧٨)	ويظهر لي في محكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بأن لا تبدي، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء في كل ما غلبها فظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه، أو إصلاح شأن ونحو ذلك، فما ظهر على هذا الوجه فهو المعفو عنه، فغالب الأمر أن الوجه بما فيه والكفين يكثر فيهما الظهور، وهو الظاهر في الصلاة، ويحسن بالحسنة الوجه أن تستره إلا من ذي حرمة محرمة، ويحتمل لفظ الآية أن الظاهر من الزينة لها أن تبديه، ولكن يقوي ما قلناه الاحتياط ومراعاة فساد الناس، فلا يظن أن يباح للنساء من إبداء الزينة إلا ما كان بذلك الوجه، والله الموفق.	

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

<p>وهذا يدل على أن الله أذن في مسألتهم من وراء حجاب في حاجة تعرض أو مسألة يستفتى فيها، والمرأة كلها عورة بدنها وصوتها، فلا يجوز كشف ذلك إلا لضرورة أو حاجة؛ كالشهادة عليها، أو داء يكون بدنها، أو سؤالها عما يعنّ ويعرض عندها.</p>	<p>أحكام القرآن (٤٢٨ / ٣)</p>	<p>٥٤٣هـ</p>	<p>أبو بكر ابن العربي</p>
<p>وفقه الحديث: وجوب ستر جميع جسد المرأة فإنها عورة. يقصد حديث: «لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار».</p>	<p>عارضه الأحمدي (٤٢ / ٣)</p>		
<p>الإمام مالك يقول بالتغطية عند وجود الناظر، هذا تعليقه، وأما عند عدمه فيجيز الكشف.</p>	<p>ويحتمل عندي أن يُقال: إن مذهب مالك هو أن نظر الرجل إلى وجه المرأة الأجنبية لا يجوز إلا من ضرورة... والجواز للبدو، وتحريمه مرتب عنده -أي: مالك- على جواز النظر، أو تحريمه، فكل موضع له فيه جواز النظر فيه إجازة البدو.</p>	<p>النظر في أحكام النظر (ص ٥٠-٥١)</p>	<p>٦٢٨هـ ابن القطان الفاسي</p>
<p>في هذه الآية دليل على أن الله تعالى أذن في مسألتهم من وراء حجاب في حاجة تعرض أو مسألة يستفتى فيها، ويدخل في ذلك جميع النساء بالمعنى، وبما تضمنته أصول الشريعة من أن المرأة كلها عورة بدنها وصوتها كما تقدم، فلا يجوز كشف ذلك إلا لحاجة؛ كالشهادة عليها أو داء يكون بدنها أو سؤالها عما يعرض وتعين عندها.</p>	<p>الجامع لأحكام القرآن (٢٢٦ / ١٤)</p>		
<p>الجلابيب جمع جلباب، وهو ثوب أكبر من الخمار، وروي عن ابن عباس وابن مسعود أنه الرداء، وقد قيل: إنه القناع. والصحيح أنه الثوب الذي يستر جميع البدن وفي صحيح مسلم عن أم عطية: قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: «لتلبسها أختها من جلبابها». الرابعة: واختلف الناس في صورة إرثائه، فقال ابن عباس وعبيدة السلماني: ذلك أن تلويه المرأة حتى لا يظهر منها إلا عين واحدة تبصر بها. وقال ابن عباس أيضا وقتادة: ذلك أن تلويه فوق الجبين وتشده، ثم تعطفه على الأنف، وإن ظهرت عينها لكنه يستر الصدر ومعظم الوجه. وقال الحسن: تغطي نصف وجهها. الخامسة: أمر الله سبحانه جميع النساء بالستر، وإن ذلك لا يكون إلا بما لا يصف جلدتها، إلا إذا كانت مع زوجها فلها أن تلبس ما شاءت، لأن له أن يستمتع بها كيف شاء. ثبت أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: «سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن؟ وماذا فتح من الخزائن؟ من يوقظ صواحب الحجر؟ رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، وروي أن دحية الكلبي لما رجع من عند هرقل فأعطاه النبي ﷺ قبضة، فقال: «اجعل صديعا لك قميصا وأعط صاحبك صديعا تختمر به». والصديق النصف. ثم قال له: «مرها</p>	<p>الجامع لأحكام القرآن (٢٤٣-٢٤٤ / ١٤)</p>	<p>٦٧١هـ</p>	<p>أبو عبد الله القرطبي</p>

<p>تجعل تحتها شيئاً لئلا يصف». وذكر أبو هريرة رقة الثياب للنساء فقال: الكاسيات العاريات الناعمات الشقيات. ودخل نسوة من بني تميم على عائشة <small>رضي الله عنها</small> عليهن ثياب رفاق، فقالت عائشة: إن كنتن مؤمنات فليس هذا بلباس المؤمنات، وإن كنتن غير مؤمنات فتمتعن به. وأدخلت امرأة عروس على عائشة <small>رضي الله عنها</small> وعليها خمار قبطي معصفر، فلما رأتها قالت: لم تؤمن بسورة "النور" امرأة تلبس هذا. وثبت عن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> أنه قال: «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن مثل أسنمة البخت، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها»، وقال عمر <small>رضي الله عنه</small>: ما يمنع المرأة المسلمة إذا كانت لها حاجة أن تخرج في أطمارها أو أطمار جاريتها مستخفية، لا يعلم بها أحد حتى ترجع إلى بيتها. السادسة: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ أَنْ يُعْرِفَنَ﴾ أي: الحرائر، حتى لا يختلطن بالإماء، فإذا عرفن لم يقابلن بأدنى من المعارضة مراقبة لرتبة الحرية، فتنقطع الأطماع عنهن. وليس المعنى أن تعرف المرأة حتى تعلم من هي. وكان عمر <small>رضي الله عنه</small> إذا رأى أمة قد تقنعت ضربها بالدرة، محافظة على زي الحرائر. وقد قيل: إنه يجب الستر والتقنع الآن في حق الجميع من الحرائر والإماء.</p>				
<p>إن من كانت له زوجة تخرج وتتصرف في حوائجها بادية الوجه والأطراف كما جرت بذلك عادة البوادي لا تجوز إمامته، ولا تقبل شهادته، ولا يحل أن تعطى له الزكاة إن احتاج إليها، وأنه لا يزال في غضب الله ما دام مصرّاً على ذلك. قال أبو عبد الله الزواوي: إن كان قادراً على منعها ولم يفعل فما ذكر أبو علي صحيح.</p>		<p>المعيار المعرب (١١/ ١٩٤)</p>	<p>٧٣١هـ</p>	<p>أبو علي المشدالي</p>
<p>كان نساء العرب يكشفن وجوههن كما تفعل الإماء، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال لهن، فأمرهن الله بإدناء الجلابيب ليسترن بذلك وجوههن.</p>		<p>التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٥٩)</p>		
<p>﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: نهى عن إظهار الزينة بالجملة، ثم استثنى الظاهر منها، وهو ما لا بد من النظر إليه عند حركتها أو إصلاح شأنها وشبه ذلك، فقيل: إلا ما ظهر منها، يعني الثياب، فعلى هذا يجب ستر جميع جسدها.</p>		<p>التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٦٦)</p>	<p>٧٤١هـ</p>	<p>ابن جزي المالكي</p>
<p>يجوز للمرأة المحرمة ستر وجهها بقصد التستر عن أعين الناس، بل يجب إن علمت أو ظنت الفتنة بها، أو ينظر لها بقصد اللذة.</p>		<p>شرح الموطأ (٢/ ٣٤٩)</p>	<p>١١٢٢هـ</p>	<p>الزرقاني</p>

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

اعلم أن المرأة إذا كان يخشى من رؤيتها الفتنة وجب عليها ستر جميع جسدها حتى وجهها وكفيها... الذي يقتضيه الشرع وجوب سترها وجهها في هذا الزمان، لا لأنه عورة، وإنما ذلك لما تعرف عند أهل هذا الزمان الفاسد أن كشف المرأة وجهها يؤدي إلى تطرق الألسنة إلى قذفها، وحفظ الأعراض واجب كحفظ الأديان والأنساب.	الفواكه الدواني (٢/ ٢٧٧)	١١٢٦هـ	النفراوي
(وجوب ستر ما عدا العورة) أي: زيادة على ستر العورة. قوله: (كستر وجه الحرة ويديها) أي: فإنه يجب إذا خيف الفتنة بكشفها.	حاشية الدسوقي (١/ ٢١٤)	١٢٣٠هـ	الدسوقي
وإن علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها وجب عليها ستره لصيرورته عورة حينئذ.	منح الجليل شرح مختصر الخليل (٢/ ٣٠١)	١٢٩٩هـ	محمد بن أحمد عليش
وهذا الحديث الصحيح صريح في أن النساء الصحابييات المذكورات فيه فهمن أن معنى قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ يقتضي ستر وجوههن وأنهن شققن أزهرن فاخترن أي: سترن وجوههن بها امتثالاً لأمر الله في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ المقتضي ستر وجوههن.	أضواء البيان (٦/ ٢٥٠)		
فترى عائشة <small>رضي الله عنها</small> مع علمها وفهمها وتقها أثنت عليهن هذا الثناء العظيم، وصرحت بأنها ما رأت أشد منهن تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتنزيل، وهو دليل واضح على أنهن فهمن ستر الوجوه من قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾.	أضواء البيان (٦/ ٢٥٠)	١٣٩٣هـ	محمد الأمين الشنقيطي
وبالجملة فإن المنصف يعلم أنه يبعد كل البعد أن يأذن الشارع للنساء في الكشف عن الوجه أمام الرجال الأجانب مع أن الوجه هو أصل الجمال، والنظر إليه من الشابة الجميلة هو أعظم مثير للغرائز البشرية وداع إلى الفتنة والوقوع فيما لا ينبغي، ألم تسمع بعضهم يقول: قلت اسمحوا لي أن أفوز بنظرة= ودعوا القيامة بعد ذلك تقوم أترضى أيها الإنسان أن تسمح له بهذه النظر إلى نساءك وبناتك وأخواتك.	أضواء البيان (٦/ ٢٥٦)		

## أقوال الفقهاء الشافعية في تغطية وجه المرأة

العالم	الوفاة	المصدر	النص	التعليق
الماوردي	٤٥٠هـ	الحاوي (١٧ / ٨٩)	<p>أورد الماوردي في باب التحفظ في الشهادة، فصل: وإذا جاز له النظر إلى وجهها، ليعرفها في الشهادة فقد اختلف الناس فيما يجوز أن ينظر من وجهها، فالذي عليه جمهور الفقهاء أنه يجوز أن ينظر إلى جميع وجهها؛ لأن جميعه ليس بعورة، واختلف القائلون بهذا في جواز النظر إلى كفيها، فجوزه بعضهم تعليلاً بأنه ليس بعورة، ومنع منه أكثرهم لاختصاص المعرفة بالوجه دون الكفين، وقال آخرون: لا يجوز أن ينظر إلى جميع وجهها، وينظر منه إلى ما يعرفها به.</p> <p>وقال آخرون: إن كانت شابة نظر إلى بعض وجهها، وإن كانت عجوزاً نظر إلى جميعه.</p> <p>وقال آخرون: إن كانت ذات جمال نظر إلى بعضه، وإن كانت غير ذات جمال نظر إلى جميعه تحرزا من الافتتان بذات الجمال.</p> <p>والصحيح من اختلاف هذه الأقاويل أن له أن ينظر إلى ما يعرفها به، فإن كان لا يعرفها إلا بالنظر إلى جميع وجهها جاز له النظر إلى جميعه، وإن كان يعرفها بالنظر إلى بعض وجهها لم يكن له أن يتجاوزه إلى غيره، ولا يزيد على النظرة الواحدة إلا أن لا يتحقق إثباتها إلا بنظرة ثانية، فيجوز له النظرة الثانية، ومتى خاف إثارة الشهوة بالنظر كف.</p>	وهذا متعلق بالحاجة للكشف كما في الشهادة عند القاضي.
إمام الحرمين الجويني	٤٧٨هـ	نهاية المطلب (١٢ / ٣١)	<p>أما الأجنبية فلا يحل للأجنبي أن ينظر منها إلى غير الوجه والكفين من غير حاجة.</p> <p>والنظر إلى الوجه والكفين يحرم عند خوف الفتنة إجماعاً، فإن لم يظهر خوف الفتنة، فالجمهور يرفعون التحريم، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] قال أكثر المفسرين: الوجه والكفان، لأن المعتبر الإفضاء في الصلاة، ولا يلزمهن ستره، فيلحق بما يظهر من الرجال.</p> <p>وذهب العراقيون وغيرهم إلى تحريمه من غير حاجة. قال: وهو قوي عندي، مع اتفاق المسلمين على منع النساء من التبرج والسفور وترك التنقب، ولو جاز النظر إلى وجوههن لكن كالمرد، ولأنهن حبات الشيطان، واللائق بمحاسن الشريعة حسم الباب وترك تفصيل الأحوال.</p>	ذكر إمام الحرمين هنا اختلاف الشافعية، ورجح القول بتحريم إظهار الوجه، وذكر أن تحريم إظهار الوجه عند خوف الفتنة إجماع.

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

<p>الغزالي يبنه هنا على أمرين: الأول: أن وجه المرأة عورة على الرجل. الثاني: أن النساء المسلمات لم يزلن يخرجن منتقبات، أي: مغطيات وجوههن بعكس الرجال الذين يكشفون وجوههم.</p>	<p>(فإذا خرجت، فينبغي أن تغض بصرها عن الرجال، ولسنا نقول: إن وجه الرجل في حقها عورة، كوجه المرأة في حقه، بل هو كوجه الصبي الأمرد في حق الرجل، فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط، فإن لم تكن فتنة فلا؛ إذ لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوف في الوجوه، والنساء يخرجن منتقبات، ولو كان وجوه الرجال عورة في حق النساء لأمروا بالتتقب أو منعن من الخروج إلا لضرورة).</p>	<p>إحياء علوم الدين (٥٣/٢)</p>	<p>٥٥٥هـ</p>	<p>الغزالي</p>
<p>ينقل النووي هنا اتفاق الأصحاب على تحريم النظر إلى وجه المرأة عند خوف الفتنة وعند عدم الخوف وجهان للشافعية: الأول: الكراهة، والآخر: التحريم. وهو اختيار الجويني والرازي والشيرازي. ونقل عن الرازي: اتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات.</p>	<p>(ويحرم نظر فحل بالغ إلى عورة حرة كبيرة أجنبية، وكذا وجهها وكفها عند خوف الفتنة، وكذا عند الأمن على الصحيح).</p>	<p>منهاج الطالبين (ص ٢٠٤)</p>		
<p>سُئل النووي كما في فتاواه (ص ١٨٠) التي نقلها تلميذه ابن العطار: هل يجوز للمسلمة أن تكشف وجهها ونحوه من بدنها ليهودية أو نصرانية وغيرهما من الكافرات؟ الجواب: لا يجوز لها ذلك؛ إلا أن تكون الكافرة مملوكة لها، هذا هو الصحيح في مذهب الإمام الشافعي. ودليله: قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ...﴾ أي: نساء المسلمات، فبقين الكافرات على النهي المذكور في أول الآية.</p>	<p>[الضرب] الأول: نظر الرجل إلى المرأة، فيحرم نظره إلى عورتها مطلقاً، وإلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة. وإن لم يخف، فوجهان، قال أكثر الأصحاب لا سيما المتقدمون: لا يحرم، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٣١] وهو مفسر بالوجه والكفين، لكن يكره، قاله الشيخ أبو حامد وغيره. والثاني: يحرم، قاله الإصطخري وأبو علي الطبري، واختاره الشيخ أبو محمد، والإمام، وبه قطع صاحب (المهذب) والرويان، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات، وبأن النظر مظنة الفتنة، وهو محرك للشهوة، فاللائق بمحاسن الشرع سد الباب فيه، والإعراض عن تفاصيل الأحوال، كالخلوة بالأجنبية.</p>	<p>روضة الطالبين وعمدة المفتين (٧/ ٢١)</p>	<p>٦٧٦هـ</p>	<p>النووي</p>
	<p>(الأقرب إلى صنع الأصحاب: أن وجهها وكفيها عورة في النظر لا في الصلاة).</p>	<p>مغني المحتاج (٤/ ٢٠٩)</p>	<p>٧٥٦هـ</p>	<p>تقي الدين السبكي</p>
	<p>ويحرم نظر فحل بالغ ومراهق إلى عورة كبيرة أجنبية ووجهها وكفيها لغير حاجة.</p>	<p>التذكرة (ص ٩٥)</p>	<p>٨٠٤هـ</p>	<p>ابن الملقن</p>

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

<p>نص الموزعي على توارد عمل الناس عن الأجيال على منع النساء من الإسفار عن وجوههن. يوجه الموزعي ما نقل من إباحة كشف الوجه عن بعض الأئمة على أنها في الصلاة.</p>	<p>(لم يزل عمل الناس على هذا، قديمًا وحديثًا، في جميع الأمصار والأقطار، فيتسامحون للعجوز في كشف وجهها، ولا يتسامحون للشابة، ويرونه عورة ومنكرًا، وقد تبين لك وجه الجمع بين الآيتين، ووجه الغلط لمن أباح النَّظْرَ إلى وجه المرأة لغير حاجة. والسلف والأئمة كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم لم يتكلموا إلا في عورة الصلاة، فقال الشافعي ومالك: ما عدا الوجه والكفين، وزاد أبو حنيفة: القدمين، وما أظنُّ أحدًا منهم يُبيح للشابة أن تكشف وجهها لغير حاجة، ولا يبيح للشاب أن ينظر إليها لغير حاجة)</p>	<p>تيسير البيان لأحكام القرآن (٢/١٠٠١)</p>	<p>٨٢٥هـ</p>	<p>الموزعي</p>
	<p>(وقال صاحب المنظومة: ونظر الفحل إلى النساء على ضروب سبعة: فالرائي إن كان قد قيل لأجنبيّة فامنع لغير حاجة مرضية والرجل هو البالغ من الذكور، وكذا المرأة هي البالغة من الإناث إن لم يرد بالألف واللام الجنس، ثم إن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة، وقد تدعو إليه الحاجة. الضرب الأول أن لا تمس إليه الحاجة، فحينئذ يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة الأجنبية مطلقًا، وكذا يحرم إلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة، فإن لم يخف ففيه خلاف، الصحيح التحريم، قاله الإصطخري وأبو علي الطبري، واختاره الشيخ أبو محمد، وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي والرويان، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج حاسرات سافرات، وبأن النظر مظنة الفتنة، وهو محرك الشهوة، فالأليق بمحاسن الشرع سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كما تحرم الخلوة بالأجنبية، ويحتج له بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَنْصُرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾.)</p>	<p>كفاية الأخيار (ص: ٤١-٤٢)</p>	<p>٨٢٩هـ</p>	<p>الحصني الدمشقي</p>
<p>يؤكد ابن حجر رحمه الله تعالى على عمل المسلمين في منع النساء من الإسفار عن الوجوه.</p>	<p>(استمر العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات؛ لثلا يراهن الرجال).</p>	<p>فتح الباري (٩/٣٣٧)</p>	<p>٨٥٢هـ</p>	<p>ابن حجر العسقلاني</p>
<p>البقاعي يختار تفسير عمر وابن مسعود <small>رضي الله عنهما</small> بأن ما ظهر منها هو الثياب ونحوها.</p>	<p>(﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أي: كان بحيث يظهر فيشق التحرز في إخفائه، فبدا من غير قصد كالسوار والخاتم والكحل، فإنها لا بد لها من مزولة حاجتها بيدها، ومن كشف وجهها في الشهادة ونحوها).</p>	<p>نظم الدرر في تناسب الآي والسور</p>	<p>٨٨٥هـ</p>	<p>البقاعي</p>

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

السيوطي يفسر الآية بوجوب غطاء الوجه.	"هذه آية الحجاب في حق سائر النساء، ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن".	الإكليل في استنباط التنزيل (١١٨/٣)	٩١١هـ	السيوطي
	(وعورتها كل البدن حتى الوجه والكفين في الأصح).	الأشباه والنظائر (ص: ٤١٠)		
	(وجميع بدن المرأة عورة إلا وجهها وكفيها، وهذه عورتها في الصلاة، أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدنها)	فتح القريب (ص: ١٩)	٩١٨هـ	ابن قاسم الغزي
إمام الشافعية في زمنه يؤكد على أن المعتمد في المذهب أن وجه المرأة وكفيها عورة كسائر البدن.	نقل الحافظ ابن حجر <small>رحمته الله</small> عن الزبيدي وأقره عليه: أن عورة المرأة أمام الأجنبي جميع بدنها، حتى الوجه والكفين على المعتمد.	تحفة المحتاج (١١٢/٢)		
	(ويحرم نظر فحل.. إلى عورة حرة.. وكذا وجهها.. وكفيها.. عند خوف الفتنة إجماعاً.. وكذا عند النظر بشهوة بأن يلتذ به، وإن أمن الفتنة قطعاً. وكذا عند أمن الفتنة - فيما يظن نفسه - وبلا شهوة على الصحيح، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه... ولا ينافي ما حكاه الإمام من الاتفاق نقل المصنف عن عياض.. نعم، من تحققت من نظر أجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه، وإلا كانت معينة له على حرام، فتأثم.	تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١٩٣/٧)	٩٧٤هـ	ابن حجر الهيتمي
	ثم رأيت أبا زرعة أفتى بما يفهمه، فقال في أمة جميلة تبرز مكشوفة.. والأجانب يرونها: محل جواز بروز الذي أطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج بزينة، ولا تعرض لريبة ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة افتتان بمثل ذلك، وإلا أثمت ومنعت).	الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/٤٥٣)	٩٧٧هـ	شمس الدين الخطيب الشربيني
قال الرملي (نهاية المحتاج ٢/٤٥٧): استثنى الوجه والكفين المصنف (النووي) في «مجموعه» لكنه فرضه في الحرة، ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة، بل لكون النظر إليهما يوقع في الفتنة.	(و كذا عند الأمن) من الفتنة فيما يظنه من نفسه من غير شهوة (على الصحيح) ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه، وبأن النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة، فاللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبية، وبه اندفع القول بأنه غير عورة فكيف حرم نظره لأنه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة أو الشهوة، ففطم الناس عنه احتياطاً).	نهاية المحتاج (١٨٧-١٨٨/٦)	١٠٠٤هـ	الرملي

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

	(ويباح النظر للوجه فقط لمعاملة -كبيع وشراء- ليرجع بالعهددة ويطالب بالثمن مثلاً، أو شهادة تحملاً وأداء لها وعليها.. قال السبكي: " وعند نكاحها لا بد أن يعرفها الشاهدان بالنسب أو بكشف وجهها لأن التحمل عند النكاح منزل منزلة الأداء " ١هـ. ولو عرفها الشاهد في النقاب لم يحتج إلى الكشف، فعليه يحرم الكشف حيثنذ إذ لا حاجة إليه.. ومحل جواز ذلك: عند فقد جنس، ومحرم صالح، وتعذره من وراء حجاب، ووجود مانع خلوة أخذًا مما مر في العلاج).	نهاية المحتاج (٦/١٩٩)		
	(فتوى النووي بأنه يحرم على المسلمة كشف وجهها.. المدرك مع ما في " المنهاج "، كما أن الفتوى عليه. قوله: " والفتوى على ما في المنهاج " - قال في " التوسط " : بل الظاهر أنه اختيار الجمهور).	أسنى المطالب شرح روض الطالب		
	(قوله: "وعورة الحرة" أي: في الصلاة.. وأما عند الرجال الأجانب فجميع البدن).	حاشية شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للإمام النووي (١/١٧٧).	١٠٦٩هـ	شهاب الدين القليوبي
	(نقل القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها وعلى الرجال غض البصر عنهن. أي: فإن علمن نظر أجنبي لهن وجب عليهن الستر).	فتوحات الوهاب بشرح منهج الطلاب (٤/١٢٣)	١٢٠٤هـ	سليمان بن عمر الجمل
	(قوله: "وعورة الحرة": أي في الصلاة. أما عورتها خارج الصلاة بالنسبة لنظر الأجنبي إليها فهي جميع بدنها حتى الوجه والكفين، ولو عند أمن الفتنة، ولو رقيقة فيحرم على الأجنبي أن ينظر إلى شيء من بدنها ولو قلامه ظفر منفصلاً منها).	حاشيته على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/٤٥٠)	١٢٢١هـ	سليمان البجيرمي
	(العورات أربع: عورة الرجل مطلقاً، والأمة في الصلاة ما بين السرة والركبة، وعورة الحرة في الصلاة: جميع بدنها ما سوى الوجه والكفين، وعورة الحرة والأمة عند الأجانب: جميع البدن. وعند محارمهما والنساء: ما بين السرة والركبة).	سفينة النجا (ص٣١)	١٢٧١هـ	سالم بن سمير الحضرمي
	"قال نور الدين الزيايدي (ت: ١٠٢٤) في شرح المحرر: أن لها ثلاث عورات: عورة في الصلاة، وهو ما تقدم، أي: كل بدنها ما سوى الوجه والكفين. وعورة بالنسبة لنظر الأجانب إليها: جميع بدنها حتى الوجه والكفين على المعتمد".	حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٢/١١٥).	١٣٠١هـ	الشرواني

الجدول الماثلة في أن تغطية وجه المرأة ليس من مفردات الحنابلة

	"من تحققت من نظر أجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه، وإلا كانت معينة له على حرام، فتأثم".	حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (١١٢/٢).		
	(اعلم أن للحرمة أربع عورات: فعند الأجنبي: جميع البدن. وفي الصلاة: جميع بدنها ما عدا وجهها وكفيها).	إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (١/١٣٤)	١٣١٠هـ	أبو بكر الدمياطي الشافعي الشهير بـ"البكري"
	والحرمة لها أربع عورات: إحداها: جميع بدنها إلا وجهها وكفيها ظهرا وبطنا، وهو عورتها في الصلاة، فيجب عليها ستر ذلك في الصلاة حتى الذراعين والشعر وباطن القدمين. ثانيها: ما بين سرتها وركبتها وهي عورتها في الخلوة وعند الرجال المحارم وعند النساء المؤمنات. ثالثها: جميع البدن إلا ما يظهر عند المهنة وهي عورتها عند النساء الكافرات. رابعها: جميع بدنها حتى قلامه ظفرها وهي عورتها عند الرجال الأجانب، فيحرم على الرجل الأجنبي النظر إلى شيء من ذلك، ويجب على المرأة ستر ذلك عنه، والمراهق في ذلك كالرجل، فيلزم وليه منعه من النظر إلى الأجنبية ويلزمها الاحتجاب منه.	نهاية الزين في إرشاد المبتدئين (ص ٤٧)	١٣١٦هـ	محمد بن عمر الجاوي
	(وعورة الحرمة والأمة عند الأجنبي أي: بالنسبة لنظرهم إليهما (جميع البدن) حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة، فيحرم عليهم أن ينظروا إلى شيء من بدنهما ولو قلامه ظفر منفصلة منهما).	كاشفة السجا (ص ١٠٧)		
	(وعورة الحرمة والأمة عند الأجنبي: جميع البدن). المعنى أن الثالث من أقسام العورة: عورة الحرمة والأمة عند الرجال الأجانب وهم من ليس بينهم محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة، وهي جميع البدن حتى الوجه والكفين فيجب عليهما ستره.	نيل الرجا شرح سفينة النجا (ص ٧٢)	١٣٦٠هـ	الشاطري الشافعي